

المتغيرات الدولية وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.م.د. عمرو هشام محمد / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/
الجامعة المستنصرية

ملخص:

تلعب دول الخليج العربي الست (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) بما تتمتع به من موقع جغرافي، ومن ثروات نفطية وغازية فضلاً عن مقومات ثقافية وحضارية أخرى دوراً مهماً في التوازن الاقتصادي العالمي وبصورة أكثر تحديداً من باب أمن الطاقة العالمي، وكان من الطبيعي لما تتمتع به هذه الدول من ميزة في مجال الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) أن يصبح هذا القطاع جاذباً للاستثمارات المحلية والعالمية على حد سواء، لكونه القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية والعامل الأساسي لتحقيق الوفورات والفوائض المالية في هذه الدول لعدة عقود خلت.

وقد أضحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سبباً رئيساً من أسباب تحقيق النمو وتحسين القدرة التنافسية للبلدان، وحتى تلك التي تمتلك ثروات معدنية وطبيعية وتتمتع بوفرة مالية وفوائض في مآليتها العامة، ومنها دول الخليج العربي، قد بدأت بتشجيع الاستثمارات الخارجية ومحاولات جادة لإصلاحات في أنظمتها الاقتصادية والقانونية والإدارية لتحسن من بينتها الاستثمارية على مستوى العالم ككل، ونجحت بعض هذه الدول في إيجاد قطاعات تجذب الاستثمارات الخارجية كقطاع البتروكيمياويات والبناء والتشييد وإنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات لهذه المناطق.

ويركز هذا البحث على متغيرات دولية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في زيادة التدفقات الاستثمارية أو الحد منها في هذه الدول موضوع البحث، وتختلف هذه المتغيرات في منشئها وتأثيرها ونحاول التركيز في هذا البحث على آثار هذه المتغيرات وقوة ترابطها مع البيئة الداخلية في تلك الدول.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الاستثمار الأجنبي المباشر - المناخ الاستثماري - قطاع النفط والغاز



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٧
الصفحات ٣٦٨-٣٥٢

مقدمة :

تلعب دول الخليج العربي الستة بما تتمتع به من موقع جغرافي، ومن ثروات نفطية وغازية فضلاً عن مقومات ثقافية وحضارية أخرى دوراً مهماً في التوازن الاقتصادي العالمي ومن باب أمن الطاقة العالمي تحديداً، وكان من الطبيعي لما تتمتع به هذه الدول من ميزة في مجال الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) أن يصبح هذا القطاع جاذباً للاستثمارات المحلية والعالمية على حد سواء، لكونه هو القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية والعامل الأساسي لتحقيق الوفورات والفوائض المالية في هذه الدول لأكثر من عدة عقود خلت. ومع محاولات دول خليجية عدة لتتنوع هيكل اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي في مجالي (النفط والغاز)، فقد بدأت هذه الدول بتشجيع الاستثمارات الخارجية ومحاولة لإصلاحات جادة في أنظمتها الاقتصادية والقانونية والادارية لتتبع مكانة متقدمة على مؤشرات عالمية مثل مؤشر (ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية وغيرها)، ونجحت بعض هذه الدول في ايجاد قطاعات تجذب الاستثمارات الخارجية كقطاع البناء والتشييد وإنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات لهذه المناطق. ومع السعي الحثيث لهذه الدول لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية وبرغم مواطن النجاح وصيغته العديدة إلا أنه يبقى دور العوامل الخارجية من الأهمية بمكان، فبعضها غير متوقع وبصيغتها الاقتصادية وتتجاوز آثارها وتداعياتها منطقتنا العربية مثل (الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨)، وبعضها ما هو مرتبط بمنطقتنا الإقليمية ومتنامٍ في كنفها بصيغتها الجيوسياسية مثل (الملف النووي الإيراني وتداعياته المحتملة)، وبعضها ما هو مستجد ومعقد وبصيغتها الجيوسراتيجية (مثل أحداث الربيع العربي والأزمة السورية تحديداً)، وكل هذه العوامل وغيرها مما يتعداه الى عوامل أخرى قد تكون مرتبطة بالتطورات التكنولوجية أو السياسات العالمية تجاه البيئة، سيرتك أثره الواضح والصريح أحياناً كثيرة في مسألة اتجاه تدفقات الاستثمارات الخارجية الى دول الخليج العربي.

فرضية البحث: يفترض البحث أن هناك متغيرات عديدة تؤثر في المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، لكن يبقى للمتغيرات الخارجية ذات الأبعاد الدولية تأثيراتها اللامتوقعة أحياناً والخارجة عن السيطرة في أحيانٍ أخرى.

هدف البحث: يهدف البحث الى عرض متغيرات جديدة وتحليل أثرها في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي، ولاسيما انعكاسات التغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية وغيرها في العقد الأخير. منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة ببعض الأساليب الكمية، للوصول الى التحقق من فرضية البحث وتحقيق أهداف البحث.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى محورين رئيسيين؛ الأول، يتناول ماهية الاستثمار الأجنبي والمناخ الاستثماري، أما المحور الثاني فيأتي كنظرة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي، وصولاً إلى الخاتمة التي تشمل أهم الاستنتاجات الرئيسية ونظراً للبعد الدولي لموضوع البحث يصعب ايراد توصيات للدول.

الدراسات السابقة: تشير بعض أهم الدراسات السابقة التي استخدمت منهجاً كمياً الى أن التأثير الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو يتوقف على الظروف المحلية والقدرات الاستيعابية، وأن تحقيق نمو مستدام ومستقل يتوقف على تفاعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي يصل الى ١٤% لمتغير نسبة الائتمان المحلي المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (DC/GDP) و٤٧% لمتغير نسبة أصول البنوك التجارية الى اصول البنك المركزي (RBA)، وترى تلك الدراسة أنه يتعين على بعض البلدان العربية اصلاح نظامها المالي المحلي قبل جذب الاستثمارات الاجنبية، كذلك فان تحسين مناخ الاستثمار من خلال حوافز مؤسسية واقتصادية افضل بالنسبة لجميع المستثمرين ينبغي أن تكون في مقدمة توجهات السياسات الاقتصادية الكلية. وفي دراسة أخرى تم إثبات أن المحددات المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي هي كل من الموارد الطبيعية (احتياطي النفط)، وحجم الأسواق (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، والأداء الاقتصادي (ميزان الحساب الجاري)، وعدم الاستقرار السياسي كمحددات للاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي ، في حين لم تثبت في هذه الدراسة فرضية النمو الاقتصادي ، والانفاق الحكومي، والائتمان المحلي كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.ⁱⁱ

كذلك اعتمدت دراسات أخرى على محاولات كمية لقياس المناخ الاستثماري من ضمنها هذا النموذج ⁱⁱⁱ:-

$$FDI = f (N , GDP, GI, GP, DP, DB)$$

إذ أن :

FDI = تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر،

N = حجم السكان، GDP = حجم الناتج المحلي الاجمالي،

GI = اجمالي الاستثمار الثابت المحلي،

GP = نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر السياسة النقدية،

DP = نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر لسياسة التوازن الخارجي،

DB = نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر السياسة المالية.

المحور الأول / ماهية الاستثمار الأجنبي والمناخ الاستثماري

تعد الاصلاحات الهيكلية ونوعها سواء اقتصادية أو قانونية أو إدارية أو غيرها من العوامل المهمة في تحديد التراتبية لأية دولة على سلم التصنيف العالمي للدول ذات البيئة الاستثمارية الجاذبة، وقبل أن نستعرض هذه العوامل والاصلاحات لا بد من أن نتعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي وأهميته.

أولاً: الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي:

لقد تغيرت المواقف تجاه الاستثمار الاجنبي مع ازدياد ادراك الدول النامية بأهميته في عصر يتميز بالمنافسة الدولية المتزايدة، فضلاً عن امكانية الحصول على التكنولوجيا، وأساليب الادارة الجديدة، والوصول الى أسواق التصدير، والارتباط بالسوق العالمية بشكل أفضل نتيجة الاستثمار الأجنبي.

ويمكن ايراد تعريف (للاستثمار الأجنبي المباشر) Foreign Direct Investment (FDI) على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت الى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل كذلك جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.^{iv}

ومع ازدياد تدفقات الاستثمار الاجنبي نجد أن هناك تغييراً في تركيبته، فمع ازدياد الأهمية المطلقة والنسبية (للاستثمار الأجنبي المباشر) FDI تتناقص بالمقابل حصة المعونة من تدفقات رأس المال منذ ستينات القرن الماضي، بعد أن كانت تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية في حين مثلت في نهاية القرن ربع تدفقات رأس المال الى تلك البلدان. كذلك تلاشت عملياً أهمية القروض التجارية التي كانت مصدراً رئيساً لتدفقات رأس المال في السبعينات من القرن السابق، ورغم أهمية الاستثمار في الأوراق المالية (أي الاستثمار غير المباشر) الذي أزدھر حينما اجتذبت الأسواق المالية في البلدان النامية انتباه المستثمرين، إلا أنه يتسم بالتقلب و ينطوي على مخاطر كما أظهرت أزمات عام ١٩٩٤ في المكسيك وأزمة ١٩٩٧ في دول جنوب شرق آسيا وأزمة ١٩٩٨ في روسيا.^v

ثانياً: استعراض لأهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (التدفقات نحو الداخل In Ward Flows) بعوامل عدة وفي دول الخليج العربي التي لها خصوصية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعد الأسباب وتتنوع، فمثلاً لكونها تحوي ما يقارب (٣٩,٤%) من الاحتياطي النفطي العالمي و(٢١,٥%)^{vi} من احتياطي الغاز العالمي وتوفر الموارد المالية وتراكمها لديها نتيجة هذه الثروات، فهي مصدرة في ذات الوقت للتدفقات الرأسمالية (Out Ward Flows).

وسنتناول في هذا المحور بعض المؤشرات العالمية والعربية التي تهتم بتصنيف الدول بحسب معايير معينة على درجة قدرتها لجذب واستقطاب الاستثمارات إليها، ولكن قبل ذلك لا بد من الوقوف عند بعض العوامل الاقتصادية الدولية الرئيسية، ولعل أهمها وأولها هو الأزمة الاقتصادية العالمية نهاية عام ٢٠٠٨ لبحث تأثيراتها وانعكاساتها على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في دول الخليج العربي.

١- أزمة ٢٠٠٨ وتداعياتها:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مكوناً رئيساً من مكونات النمو في العالم، غير أن الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة ٢٠٠٨ مازال هشاً، وما زالت أوجه عدم اليقين تشكل هاجساً للمستثمرين في الاقتصاد العالمي. ولعل من أهم تداعيات هذه الأزمة كان هبوط أسعار النفط الخام إلى ما يقارب ٣٤ دولار أمريكي للبرميل بداية عام ٢٠٠٩، وانخفاض أسعار العقارات والأصول ونضب التمويل الخارجي، وتراجعت فوائض الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط إلى ٥٣ مليار في عام ٢٠٠٩ في منطقة MENA^{vii} أغلبها لدول الخليج العربي، بعد أن سجل ٣٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، كل هذه التداعيات وغيرها نجمت عن أزمة ٢٠٠٨. ومع تعافي أسعار النفط ووصولها إلى مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تحسنت كذلك أوضاع التمويل الخارجي مع استئناف التدفقات الرأسمالية، وتراجع العائد على السندات السيادية بصورة كبيرة.

لكن إعلان مجموعة "دبي العالمية" في نوفمبر ٢٠٠٩ تأجيل مدفوعات الدين قد أوجد حالة من عدم اليقين في الأسواق الإقليمية، وترتب عليه وقف المسار التنافلي لفروق التأمين على مبادلات مخاطر الإئتمان. وعلى الرغم من أن إعلان إمارة أبو ظبي تقديم الدعم لمجموعة "دبي العالمية" في أوائل ديسمبر قد أدى إلى تهدئة الأسواق مؤقتاً، إذ شهدت بورصة دبي تعافياً جزئياً بعد أن فقدت ما يقرب من ٣٠% من القيمة التي سجلتها في منتصف نوفمبر، بينما ارتفعت البورصات الإقليمية الأخرى بسرعة إلى مستويات ما قبل الإعلان، إلا أن ذلك لم يمهأ آثار الأزمة بشكل نهائي.^{viii} كذلك كان للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ آثاراً سلبية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي، وارتفاع نسب التأجيل في مشاريع النفط والغاز في دول الخليج العربي بصورة عامة، فضلاً عن التأثير السلبي على حلقتي الاستكشاف والإنتاج في الصناعة النفطية. ويمكن الرجوع إلى جدول (١) الذي يوضح ذلك.

جدول (١) حجم الاستثمارات المطلوبة في دول الخليج لقطاع الطاقة بين عام ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (مليار دولار)

دول الخليج	صناعة المنبع	صناعة المصب	إجمالي الصناعة الهيدروكربونية	القوة الكهربائية	الإجمالي	نسبة التأجيل %
البحرين	٣.٨٨٠	٤.٤٢٣	٨.٣٠٥	١.٧٣٦	١٠.٠٤٠	٣٢.٤
عمان	٢.٥٥٠	٧.٦٣٥	٢٨.١٨٥	٢.٤٣٠	٣٠.٦١٥	١٤.٧
الكويت	٣.٢٨٥	٥.٥٧٠	٣٥.٨٥٥	٨.٢٠٠	٤٤.٠٥٥	٢٤
الإمارات	٢١.٤٧٠	٢٣.٦٥٠	٤٥.١٢٠	١٥.٠٧٣	٦٠.١٩٣	١١.٧
قطر	١٤.٩٠٥	٥٤.٢٩٠	٦٩.١٩٥	٣.٧٥٨	٧٢.٩٥٣	٣٤.٥
السعودية	١٠٠.٣٠	٤٠.٢٢	١٤٠.٥٢	٢٢.٨٨٩	١٦٣.٤٠٩	١٢.٨
الإجمالي	١٩١.٣٩٠	١٣٥.٧٩٠	٣٢٧.١٨٠	٥٤.٠٨٦	٣٨١.٢٦٦	٢٠ (%)

المصدر: عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية- حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: لبنان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٤٦.

يتضح من الجدول (١) أن أعلى نسبة تأجيل كانت في كل من قطر والبحرين، وسبب ذلك أن تراجع سوق الغاز بنسبة أكبر من مثيلته للنفط - فيما يخص - قطر يجعل من غير المجدي التوسع في الاستثمارات في هذا القطاع في المدى القصير، (لذلك كانت نسبة التأجيل عالية رغم كونها ثاني أكبر حجم للاستثمارات في قطاع الطاقة بين الدول الخليجية يقدر بـ ٧٣ مليار دولار)، وفيما يخص البحرين فإنها بدرجة أقل كثيراً في الاعتماد على قطاع النفط في دخلها القومي، ولضعف مصادر الطاقة فيها أصلاً قياساً ببقية دول الخليج العربي.

أما نسب التأجيل الأقل فكانت في كل من السعودية والإمارات، وبما يتماشى مع أهمية دور السعودية بالذات كلاعب أساسي في سوق النفط العالمي، وأغلب التأجيل ناجم إما عن التأخير أو تأجيل في صناعات المصب وليس المنبع. وهكذا يمكن القول، أن نسب التأجيل في قطاع الغاز هي الأعلى، فضلاً عن أن نسبة التأجيل في مشاريع صناعات المصب (لقطاعي النفط والغاز) أعلى منها في مشاريع صناعات المنبع. ومع ذلك يبقى متوسط نسب التأجيل والبالغة ٢٠% في دول الخليج العربي، هي أقل من مثيلاتها في شركات النفط العالمية والمقدرة بين إلغاء وتأجيل بأكثر من ٣٠ بالمائة. وتجدر الإشارة إلى أن هيكل التمويل السائد لمشاريع المنبع في بلدان المنطقة بشكل عام، هو مقارب لما يسود في شركات النفط العالمية، إذ أن التمويل الذاتي عادةً من الأرباح المتراكمة (١٠٠ بالمائة للنفط و ٩٠ بالمائة للغاز)، في حين لا تتجاوز نسبة التمويل الذاتي لمشاريع المصب النفطية ٣٥ بالمائة، و ٤٠ بالمائة لمشاريع المصب للغاز، وتتراجع لتصل إلى ٢٠ بالمائة لمشاريع القوة الكهربائية، مما يفسر ارتفاع نسب التأجيل وأحياناً الإلغاء، في مشاريع المصب في المنطقة عنها في مشاريع المنبع، نظراً إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وارتفاع كلفته الحالية^{ix}.

٢- البيئة الاستثمارية في دول الخليج العربي:

لقد توسع تقرير ممارسة الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولي IFC إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي World Bank Group في تغطيته لعدد البلدان من ١٣٣ في عام ٢٠٠٥ ، ليصل الى ١٨٩ في عام ٢٠١٤ ، ويعتمد الترتيب التصنيفي للبلدان التي شملها هذا التقرير على ١٠ مؤشرات تدرس أنظمة أنشطة الأعمال، حيث تتبع الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الاشتراطات والمتطلبات الحكومية في مجالات تأسيس شركات ومنشآت الأعمال، وإجراءات تشغيلها، والتجارة، والضرائب، وتصفية النشاط التجاري.

جدول (٢) ترتيب دول الخليج العربي لسهولة ممارسة أنشطة الاعمال على المستوى العالمي

للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤

ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	عدد الاصلاحات
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	عدد الاصلاحات
٢٣	٢٦	٣٣	٣٥	٣٧	٣	٣	٢	٢٠١٢
٢٦	٢٢	١٢	١٠	١٢	٠	٢	١	٢٠١٣
٤٦	٤٢	٣٨	٣٣	٢٥	١	٠	٠	٢٠١٤
٤٧	٤٧	٤٩	٥٣	٥٧	٠	١	٣	
٤٨	٤٠	٣٦	٣٨	٣٩	١	١	٢	
١٠٤	٨٢	٦٧	٧١	٦٩	١	٠	٠	

المصدر: -Doing Business, The World Bank, IFC, 2014,2013,P.3
تقرير ممارسة الأعمال للأعوام ٢٠١٢-٢٠١١ . ص٣

يتضح من جدول (٢) أن أغلب دول الخليج (باستثناء الكويت) قد حققت مراتب متقدمة عالمياً وبخاصة كلاً من الإمارات والسعودية في عام ٢٠١٤ ، كذلك فإن من الملاحظ أن كلاً من السعودية والبحرين وقطر والكويت قد تراجع ترتيبها بصورة مستمرة وهذا مرتبط بشكل واضح مع الاصلاحات التي تتخذها الدول لتحسين البيئة الاستثمارية لديها، وعلى العكس نجد أن الامارات قد حسنت من ترتيبها وذلك لاستمرار سلسلة الإصلاحات بصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المحور الثاني: نظرة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي:

أولاً: رصد لتطورات الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي:

تشكل مسألة تنوع الهيكل الاقتصادي هدفاً رئيساً للنشاط الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية باتجاه جذب التدفقات الرأسمالية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. وبعد الإنكماش الذي شهدته اقتصادات دول الخليج العربي بفعل الأزمة المالية العالمية، عاودت هذه الاقتصادات تحقيق معدلات النمو الايجابي في عام ٢٠١٠ وما تلاها بفعل ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الأسواق العالمية بدفع من الاقتصادات الناشئة، وتعافي الاقتصاد العالمي بفعل سياسات التحفيز في الاقتصادات المتقدمة، وتنامي الطلب من جديد، وإن كان هذا النمو يوصف بالهشاشة (وخاصة فيما يخص اقتصاد الاتحاد الأوربي).

جدول(٣) مساهمة القطاع النفطي ونسبة الاستثمار الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٢*	٢٠١١*	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣٠,٧٧٨	٢٩,١٥٧	٢١,٩٣١	١٩,٦٢٨	٢٢,١٥١	١٨,٤٤٧	البحرين GDP مليار \$
%٢٤.٨	%٢٧.٥	%٢٤.٨	%٢٢.٦	%٢٨.٤	%٢٤.٥	قطاع النفط % من GDP
-	-	%0.5	%0.9	%8.2	%8.9	FDI كنسبة من GDP
٢٣,٤٠٠	21,110	18,998	17,429	22,462	١٧,٧٧٨	متوسط دخل الفرد
١٨٣,٢٣٨	١٦٠,٦٢٦	١٢٤,٣٣٣	١٠٥,٩٣٦	١٤٧,٥٦٠	١١٤,٦٨١	الكويت GDP
%٦٥.٣	%٦٣.٤	%٥١.٣	%٤٩.٢	%٥٩.٣	%٥٢.٣	قطاع النفط % من GDP
-	-	%٠.١	%٠.٩	-	%٠.١	FDI كنسبة من GDP
٤٢,٠١٥	46,700	36,082	32,404	45,991	٣٣,٦٩٥	متوسط دخل الفرد
٧٨,١١١	٦٩,٩٧٢	٥٧,٨٤٩	٤٦,٨٦٥	٦٠,٢٩٩	٤٠,٣٤٤	عمان GDP مليار \$



المتغيرات الدولية وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP	قطاع النفط % من GDP
7.32%	4.37%	2.10%	2.62%	2.88%	4.74%	2.97%
15,275	20,225	14,261	20,214	65,317	53,865	74,809
19,313	20,263	14,261	20,214	65,317	53,865	74,809
192,402	171,476	127,332	97,798	115,270	79,712	476,941
51.7%	54.89%	44.8%	51.7%	59.3%	44.8%	57.2%
4.81%	2.97%	4.74%	2.88%	3.95%	4.79%	8.77%
65,445	74,809	53,865	65,317	91,179	53,865	74,809
385,199	476,941	373,161	435,246	669,507	373,161	476,941
50.6%	57.2%	43.1%	46.4%	48.4%	31.1%	57.2%
6.52%	8.77%	4.79%	3.95%	3.95%	4.79%	8.77%
15,423	20,513	16,419	19,368	23,935	16,419	20,513
206,406	254,394	270,335	297,648	348,595	270,335	254,394
33.5%	36.8%	28.9%	31.5%	39.5%	28.9%	36.8%
5.25%	4.60%	1.15%	1.03%	1.03%	1.15%	4.60%
41,472	39,546	31,465	34,768	42,195	31,465	39,546

المصدر:-GCC Economic Statistics, Gulf Investment Corporation, 10th Edition, 2011,p16,30,44- P.4,16,28 .

*البيانات عن GDP الواردة في الجدول للسنتين الأخيرتين 2011 و 2012 مستقاة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ، صندوق النقد العربي، ملحق الجداول الاحصائية ص 333 .

- بيانات متوسط دخل الفرد عن :
- نشرات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات - إدارة الإحصاء، 2014، ص 36 .

Economic Statistics Bulletin 2013,

ومما يلاحظ من الجدول (3) أن القطاع النفطي هو المهيمن على اقتصادات دول الخليج، ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً تزداد هيمنة هذا القطاع على مجمل النشاط الاقتصادي (متمثلاً بزيادة نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي GDP) كما في عام 2008 على سبيل المثال. ولعل الاقتصاد الإماراتي هو الاقتصاد الوحيد في منظومة الاقتصادات الخليجية الذي نجح في تنويع هيكله الانتاجي، وخفّض من إعماده على قطاع النفط نسبياً ليحوم حول معدل 35% لمساهمة القطاع النفطي، تاركاً النسبة العظمى لنشاطات الاقتصاد الأخرى كالبناء والتشييد وقطاع المصارف والتأمين وغيرها.

جدول (4) تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر لدول الخليج العربي للمدة 2005-2013 (مليون دولار)

2013*	2012*	2011*	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-63	-31	-	-178	-1,034	174	87	1,935	-86	البحرين ص التدفق
989	891	781	106	257	1,794	1,756	2,915	1,049	التدفقات الداخلة
1,052	922	-	334	1,791	1,620	1,669	980	1,135	التدفقات الخارجة
-6,048	-1,367	-	-1,988	-7,582	-9,097	-9,672	-8,090	-4,908	الكويت ص التدفق
2,329	1,864	850	81	1,114	-6	112	121	234	التدفقات الداخلة
8,377	3,231	-	2,069	8,636	9,091	9,784	8,211	5,142	التدفقات الخارجة
242	607	-	1,728	1,400	2,047	3,361	1,275	1,304	عمان ص التدفق
1,626	1,484	1,049	2,045	1,471	2,528	3,431	1,538	1,538	التدفقات الداخلة
1,384	877	-	317	66	481	70	263	234	التدفقات الخارجة
-8861	-1513	-	3,671	-3,459	-2,250	-460	3,373	1,117	قطر ص التدفق
-840	327	-87	5,534	8,125	3,779	4,700	3,500	1,469	التدفقات الداخلة
8,021	1,840	-	1,863	11,584	6,029	5,160	127	352	التدفقات الخارجة
4,355	7,78	-	24,198	29,923	34,653	23,005	17,036	12,044	السعودية ص التدفق



المتغيرات الدولية وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

٩,٢٩٨	١٢,١٨	١٦,٣	٢٨,١٠٥	٣٢,١٠٠	٣٨,١٥١	٢٤,٣١٨	١٨,٢٩٣	١٢,٠٩٧	التدفقات الداخلة
٤,٩٤٣	٤,٤	-	٣,٩٠٧	٢,١٧٧	٣,٤٩٨	١,٣١٣	١,٢٥٧	٥٣	التدفقات الخارجة
٧,٥٨٣	٧,٠٦٦	-	١,٩٣٣	١,٢٨٠	-٢,١٠٠	-٣٨١	١,٩١٤	٧,١٥٠	الإمارات ص التدفق
١٠,٤٨٨	٩,٦٠٢	٧,٦٨٤	٣,٩٤٨	٤,٠٠٣	١٣,٧٠٠	١٤,١٨٧	١٢,٨٠٦	١٠,٩٠٠	التدفقات الداخلة
٢,٩٠٥	٢,٥٣٦	-	٢,٠١٥	٢,٧٢٣	١٥,٨٠٠	١٤,٥٦٨	١٠,٨٩٢	٣,٧٥٠	التدفقات الخارجة
٢٣,٨٩٠	٢٦,٥	٢٦,٥	٣٩,٨٦٩	٤٧,٠٧٠	٥٩,٩٤٦	٤٨,٥٠٤	٣٩,٢٢٣	٢٧,٢٨٧	دول الخليج العربي (التدفقات الداخلة)
١٨٠٠,٠	١٦٠٠,٠	١٥٠٠,٠	١٢٤٠,٠	١٠٠٠,٠	١٧٠٠,٠	١٨٨٠,٠	١٢٠٠,٠	١٣٠٥,٠	FDI العالم ▲ مليار دولار

المصدر: -GCC Economic Statistics, Gulf Investment Corporation, 10th Edition, 2011, p.20,34,49 - p.7,19,33.

*مصدر البيانات الواردة مستقاة من :

- مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص ٧٤ و ص ٧٩ ، ص ٧٥.
▲ تقرير الاستثمار العالمي سنوات مختلفة.

أما الجدول (٤) فيمكن من خلاله استقراء اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول الخليج العربي ككل، وعلى مستوى الدول منفردة. على المستوى الإجمالي نلاحظ نمواً مطرداً للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل ليصل قمته في عام ٢٠٠٨ وبما يقارب ٦٠ مليار دولار، ليأخذ اتجاهها معاكساً وهو التراجع المستمر ليستقر عند مستوى ٢٣,٨ في عام ٢٠١٢ وهذا ما يوضحه شكل(١)، ومما يستدعي البحث عن الأسباب على المستوى الجزئي أي على مستوى كل دولة خليجية.

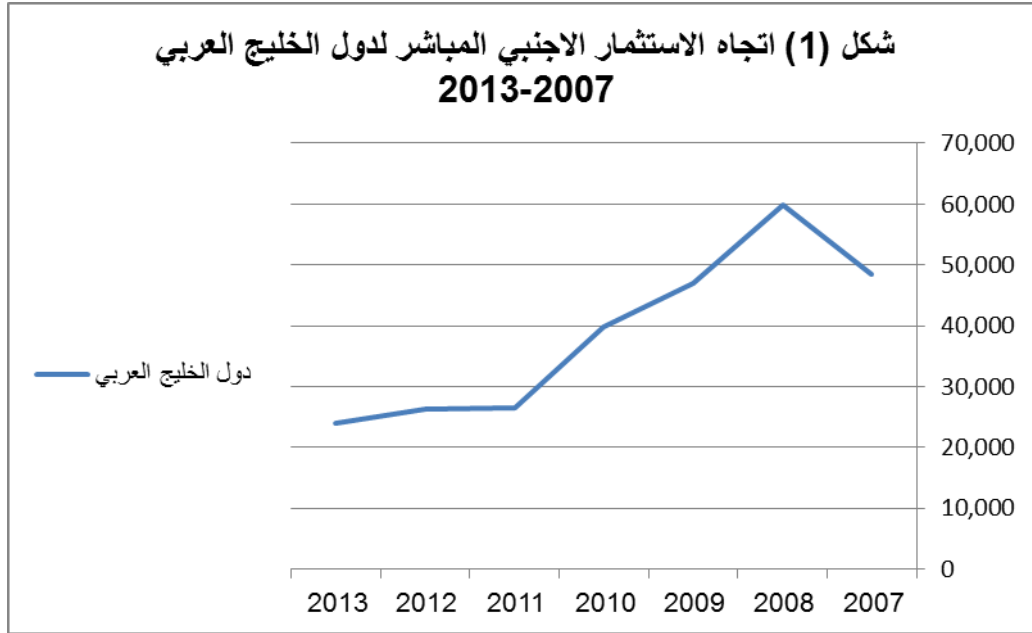
وعلى مستوى الدول الخليجية منفردة، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات الداخلة الى دول الخليج وصلت نسبتها الى ٦٣.٦% في عام ٢٠٠٨، وأخذت التدفقات الداخلة اتجاهها تصاعدياً حتى عام ٢٠٠٨ ليبدأ الاتجاه بالتناقص بعدها، وسجل أعلى مستوياته في السعودية إذ بلغت التدفقات الداخلة ما يزيد عن ٣٨ مليار دولار وهذا الرقم يمثل أكثر من ضعفي الرقم المسجل للعام ٢٠٠٥، ويمكن أن يعزى ذلك الى الإصلاحات التي بدأت السعودية باتخاذها لتصل ذروتها عام ٢٠٠٨ حيث سجلت الترتيب الأفضل لها على الاطلاق بين الدول الجاذبة للاستثمار في تقرير ممارسة الأعمال عند المرتبة ١٢ عالمياً.

أما في الإمارات، فوصل الاتجاه التصاعدي ذروته عند عام ٢٠٠٧ وبمستوى مقارب في العام ٢٠٠٨ ، لينخفض بشدة في عام ٢٠٠٩ لتأثر المناخ الاستثماري العالمي وبخاصة في الإمارات بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن الاتجاه بدأ بالتزايد مع تحسن الظروف الدولية الاقتصادية وتفوقت الإمارات لأول مرة على السعودية في العام ٢٠١٢ من ناحية مقدار التدفقات الاستثمارية الداخلة كماً، ويتمشى هذا مع تحسن الوضع الاستثماري للإمارات على الخريطة العالمية وتراجعها فيما يخص السعودية (راجع جدول ٢).

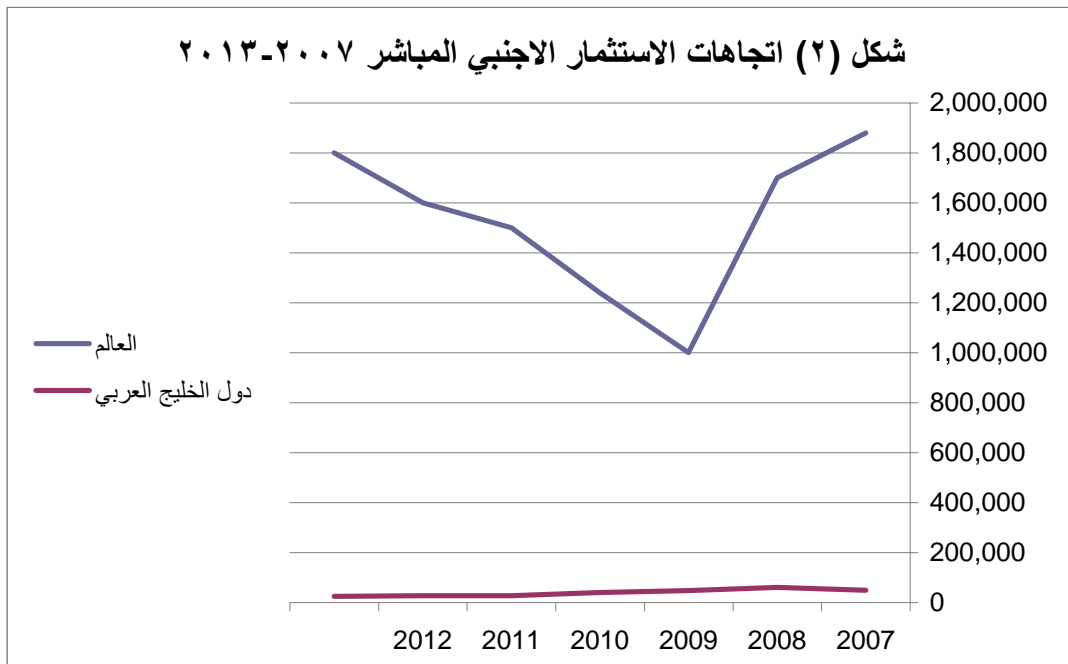
أما في قطر فنلاحظ اتجاهها مختلفاً، إذ أن التدفقات الداخلة أخذت اتجاهها متزايداً حتى عام ٢٠٠٩ والملاحظ أنه وصل ذروته في ذلك العام، وقد يكون سبب ذلك أن قطر مستمرة في بناء بناها التحتية ومسار الصعود نحو العالمية، إلا ان الملاحظة الجديرة بالاهتمام والتحليل هو ما نراه من اتجاه متذبذب يكون سلبياً أحياناً مما يؤثر خروج لرؤوس الأموال وتصفية بعض الاستثمارات مع استكمال أغلب مشاريع البنى التحتية والعمرانية الكبرى التي بدأتها قبل أكثر من عقد من الزمن، والملفت للنظر أن هناك تغييراً واضحاً في السياسة الاستثمارية القطرية، إذ أنه بالاتجاه المقابل زادت قطر من استثماراتها الخارجية لتقفز ما بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لأكثر من أربعة اضعاف .

وننتقل الى الكويت التي قامت هي الأخرى باعادة ترتيب أولوياتها الاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي في العامين الأخيرين، إذ تعد الكويت من الدول المصدرة لرؤوس الأموال نحو الخارج على المستوى العالمي ومنذ سنوات عدة لكننا نجد أن الاهتمام تغير وبدأت الكويت بإجراء إصلاحات اقتصادية لتستقبل رؤوس الأموال الأجنبية لذا نجد حدوث طفرة في العامين الأخيرين - أنظر شكل(٢)- . تبقى كل من البحرين وعمان، فنجد أن نمط تدفقات الاستثمارات الأجنبية في هاتين الدولتين كانت عادية متمشية مع

الظروف الاقتصادية العالمية.

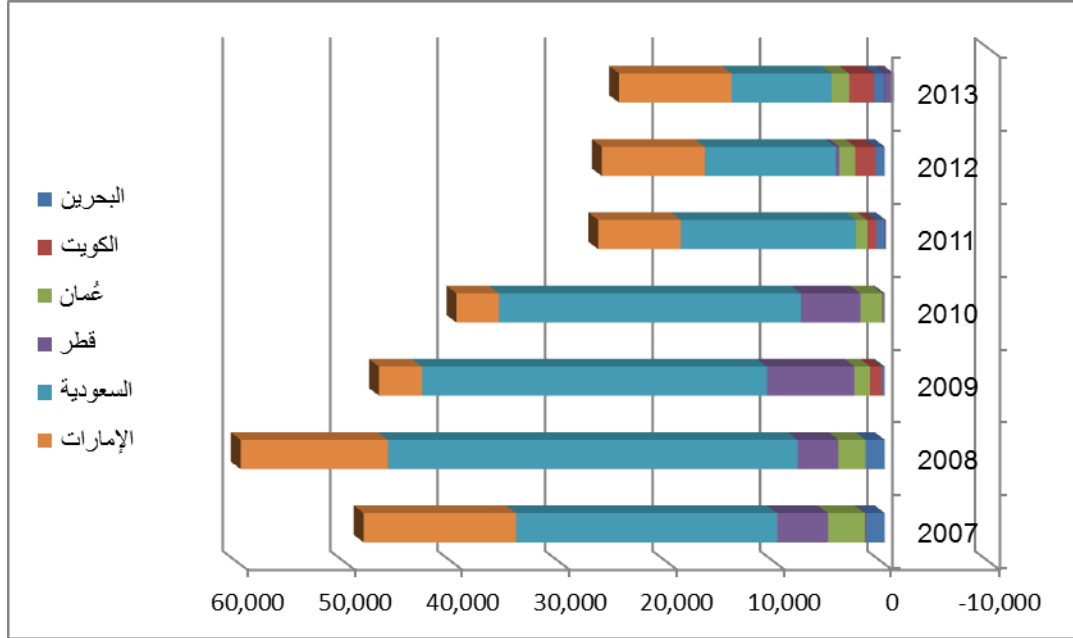


المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

شكل (٣) حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI الداخل إلى دول الخليج العربي
للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

وتؤكد نتائج معامل الارتباط^x (جدول ٥) التحليلات الواردة سابقاً، إذ نجد أن الإمارات والبحرين هما الدولتان الوحيدتان اللتان جاءت اتجاه العلاقة فيها موافقاً لمنطق النظرية الاقتصادية وذلك لاعتمادهما على سياسة جذب الاستثمار الأجنبي، وأن الإمارات هي الدولة الوحيدة التي ظهرت فيها قوة الارتباط عالية بين المتغيرين (متوسط دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر)، وبالعكس فإن الكويت وعمان والسعودية كان اتجاه العلاقة فيها عكسياً، وفيما يخص قطر فعلى الرغم من ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلا أن اتجاه العلاقة كان مغايراً لمنطق النظرية، وهذا ما يؤكد سلوك السياسة الاقتصادية فيها بتغيير اتجاهها لجذب الاستثمار الأجنبي نحو الداخل والتوجه نحو الاستثمار الخارجي.

جدول (٥) قيم معامل الارتباط لدول الخليج العربي الستة

الدولة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات
قيمة معامل الارتباط	٠.٤٣	-٠.١٦	-٠.٣٩	-٠.٩٤	-٠.٤٤	٠.٥٨

المصدر: تم احتسابها من قبل الباحث بواسطة برنامج أكسل Excel وبالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق ١.

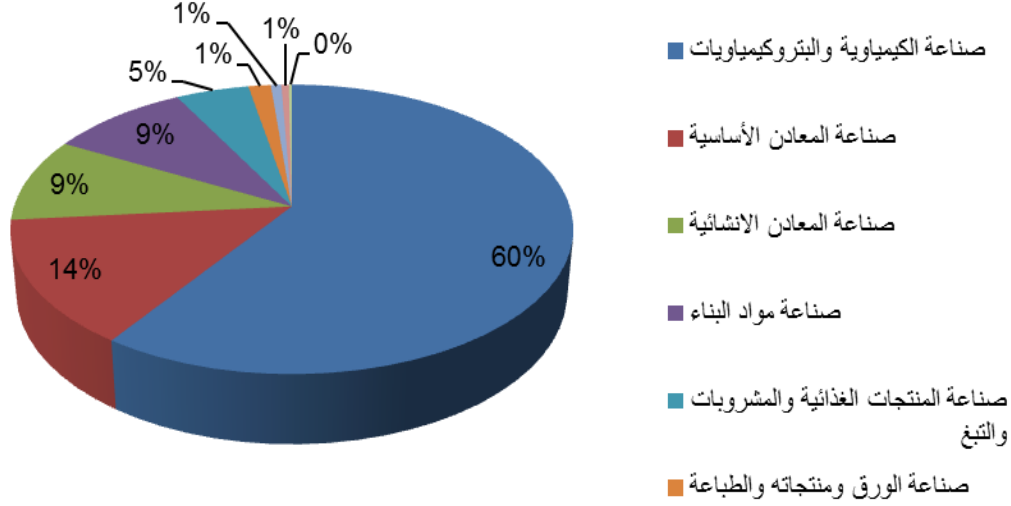
ثانياً: التفاعل بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الصناعية:

تتفاعل السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بصورة متزايدة مع السياسات الصناعية، على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، فإن التفاعل يكون على شكل مبادئ توجيهية وطنية محددة بشأن الاستثمار، واستهداف أنواع الاستثمار أو فئات محددة من المستثمرين الأجانب لأغراض التنمية الصناعية، وحوافز الاستثمار على المستوى القطاعي أو الأنشطة أو المناطقية، وتيسير الاستثمار تمشياً مع ستراتيجيات التنمية الصناعية. وأما على الصعيد الدولي، فإن السياسات الصناعية يتم دعمها بترويج الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اتفاقات الاستثمار الثنائية، ولا سيما عندما تتضمن الاتفاقات المعنية عناصر تتعلق بالقطاعات المحددة. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تحد أحكام هذه الاتفاقات من الحيز التنظيمي المتاح للسياسات الصناعية.^{xi} ويمكن متابعة الاستثمار وتطوره من خلال المنظور الآتي:

١- الاستثمار بحسب القطاعات الاقتصادية:

- كشفت تقرير صدر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، نمو القاعدة الصناعية في دول المجلس خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع رأس المال المستثمر من نحو ١٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٣٦٩ مليار دولار عام ٢٠١٣. بمعدل نمو تراكمي أو مركب^{xii} للسنوات الخمس بلغ ١٩.٥ في المائة. وتوزعت الاستثمارات على القطاعات الصناعية المختلفة بالشكل الآتي سنوات^{xiii}:
- تصدر قطاع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية بقية القطاعات من حيث حجم الاستثمارات، ويبلغ ٢٢٠.٣ مليار دولار أميركي تمثل ٥٩.٦ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو خلال ٥ سنوات بلغ ٢١.٧ في المائة.
 - وجاء قطاع صناعة المعادن الأساسية في المرتبة الثانية باستثمارات تقدر بـ ٥١.٦ مليار دولار، حيث يمثل هذا القطاع ١٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو ١٩.٦ في المائة.
 - وجاء قطاع صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى، في المرتبة الثالثة باستثمارات تقدر بـ ٣٤.٦ مليار دولار، حيث يشكل نحو ٩.٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة بينما كانت نسبة النمو ٢٣.٦ في المائة.
 - وحل قطاع صناعة مواد البناء في المرتبة الرابعة، باستثمارات تصل إلى ٣٤.٥ مليار دولار تشكل في مجملها ٩.٣ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وشهد القطاع معدل نمو بلغ ١٣.٥ في المائة.
 - بينما حل قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الخامسة، باستثمارات تصل إلى نحو ١٨.١ مليار دولار وتمثل ٤.٩ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة فيما شهد القطاع معدل نمو بلغ ١٠ في المائة.
 - وجاء قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ في المرتبة السادسة، بنحو ٥.٤ مليار دولار وهي تمثل نحو ١.٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو بلغ ١١ في المائة.
 - وحل قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها في المرتبة السابعة، باستثمارات تقدر بـ ٢.٦ مليار دولار، وتشكل ما نسبته ٠.٧ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة بينما كان معدل النمو نحو ٦.٤ في المائة.
 - وصنف قطاع صناعة الأثاث في المرتبة الثامنة، باستثمارات تقدر بـ ١.٧ مليار دولار وتمثل ٠.٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو ٩.٦ في المائة.
 - وحل قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية (باستثناء الأثاث) في المرتبة التاسعة بنحو ٦٨٠ مليون دولار، بنسبة توازي ٠.٢ في المائة من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة وبمعدل نمو بلغ ٤.٨ في المائة خلال خمس سنوات.

شكل (4) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول
الخليج للعام 2009



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في متن البحث.

كذلك فقد كشف "التقرير الاقتصادي ربع السنوي الذي صدر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز تحت عنوان "رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط - الربع الثاني ٢٠١٤" أن الإمارات تحتل المركز الـ ٤١ في مؤشر المعرفة التابع للبنك الدولي من بين ١٤٥ دولة، يتم المقارنة بينها في القدرة على تطوير صناعات حديثة منافسة تعتمد على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا، وتحتل البحرين المرتبة ٥٢ بينما تأتي السعودية في الترتيب ٥٣ في حين تأتي إيران في المرتبة ٦٢ في حين أن الكثير من دول الشرق الأوسط ما زالت تقبع في مؤخرة اللائحة، بينما تبدو اقتصادات دول الخليج بحسب هذا المؤشر في موقع أفضل وفقاً لتصنيف البنك الدولي. وأضاف التقرير إن البحرين، والإمارات وقطر من بين أفضل الجهات في العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فالبحرين والإمارات على حد سواء يسجل لهما بشكل خاص الحرية المالية، والضرائب المنخفضة للغاية، وفقاً للمعايير الدولية.^{xiv}

كما أشار تقرير جويك الوارد ذكره سابقاً إلى نمو موازٍ في عدد المصانع، حيث قفز عدد المصانع العاملة من ١٣٠٠٢ مصنع عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٦٨٩ مصنعاً عام ٢٠١٣، بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ ٤.٨ في المائة، هذا النمو تطلب ارتفاعاً في عدد العمال في القطاع الصناعي من نحو ١,٠٣٢ مليون عامل لذات الفترة إلى نحو ١,٣٧٩ مليون عامل عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو تراكمي بلغ ٧.٥ في المائة. واحتلت السعودية المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات بنسبة ٥٤.٢ في المائة، تلتها قطر في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٢ في المائة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٨.٨ في المائة، وحلت سلطنة عُمان في المرتبة الرابعة بنسبة ٦.٥ في المائة، ثم جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بنسبة ٥.٥ في المائة، ثم مملكة البحرين في المرتبة السادسة بنسبة ٢.٨ في المائة.^{xv}

جدول (٦) عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الكويت	١٤	١٥	١٤	٤٦	٢٧	٧٦	١٢
قطر	٥	٥٠	١١	٢٠	٩	١٢	٣
البحرين	٨	٣٣	١٢	١١	٣	٥	٢
السعودية	١١	٥٦	٥١	٥٨	٢٠	٢٠	١٤
الإمارات	٥١	٢٦٣	١٣٩	٢١٠	١٠٣	٤١	٤٩
عمان	١	١	-	-	٤	٦	٢
دول الخليج العربي	٨٩	٤٨٤	٢٤٤	٣٤٥	١٤٩	٩٤	٨٣

المصدر: أفريكان مانجر، ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، عن تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩، بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩. <http://www.tuess.com/africanmanager/2722>

٢- الاستثمار بحسب التوزيع الجغرافي:

لقد حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين ٧ مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار^{xvi}، الذي يبلغ ٣٦.٧ نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ ٧١، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، بينما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول إفريقيا في المرتبة السابعة. ومقارنة بعام ٢٠١٣ تراجع جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار ٠.٥ نقطة ونسبة ١.٤٧ %، وعلى مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء بقيمة ٤٥.٨ نقطة من إجمالي ١٠٠ نقطة خلال العام ٢٠١٤^{xvii}. أما إذا اعتمدنا تصنيف الأمم المتحدة لدول غرب آسيا فنجد أن تركيا كانت الأكثر استحواذاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ١٣ مليار دولار لعام ٢٠١٣ لتحتفظ على مستواها للعام السابق^{xviii}، تلتها الإمارات بما يقارب ١٠,5 مليار دولار وهي ما زالت لم تصل لمستواها المسجل في سنوات الذروة في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ومن ثم السعودية ٩,٣ مليار دولار لذات العام.

الاستنتاجات :

- يمكن أن نستخلص بعض أهم الاستنتاجات وكالاتي:
- 1- هناك تغييرات واضحة في السياسة الاقتصادية لدول الخليج العربي القائمة على تصدير رأس المال نحو الخارج وهذا ما بينته نتائج معامل الارتباط لدول الخليج الستة، ولعل التركيز اتجه على توسيع القدرات الاستيعابية للاقتصادات المحلية لدول الخليج مع الاهتمام البالغ بالبنى التحتية وتطويرها، ورفع المستويات المعيشية لأبناء هذه المنطقة من خلال الاهتمام المتزايد بقطاعي الصحة والتعليم والتركيز على التنمية البشرية فيها.
 - 2- رغم أن أغلب دول الخليج العربي (باستثناء الكويت إلى حد ما) قد حازت مراتب متقدمة على المستوى العالمي في تصنيف ممارسة الأعمال، وقيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية وتشريعية كالسماح للأجانب بالتملك في الأسواق المالية الخليجية، وزيادة نسب تملكهم في الشركات الخاصة وغيرها، إلا أن دول الخليج (وباستثناء الاقتصاد الإماراتي) لم تنجح في تنويع هيكل اقتصاداتها المحلية بصورة كافية وبقي القطاع النفطي والغازي هو المهيمن على اقتصاداتها.
 - 3- تتباين دول الخليج في سياساتها الاستثمارية المتبعة على مستوى الدول، فنجد أن كلاً من السعودية والإمارات والبحرين وعمان، تتبع سياسة تعتمد جذب تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل مع استمرارها في تصدير رؤوس الأموال نحو الخارج، لذا تأثرت هذه التدفقات بأزمة ٢٠٠٨ وكان هناك انكساراً في اتجاهها المتصاعد في عام ٢٠٠٩، أما سياسة قطر فقد تمايزت في السنوات القليلة الماضية واعتمدت على كونها مصدراً صافياً لرؤوس الأموال واقتناص الفرص الاستثمارية في الخارج، بعد استكمال مفاصل الصناعة الغازية والنفطية لديها والنهضة العمرانية والبنى التحتية الارتكازية. وأخيراً نجد الكويت بعد ان كانت مصدراً صافياً للتدفقات نحو الخارج واستمرارها في هذا النهج، إلا أنها بدأت تتخذ إجراءات إصلاحية لتحسين بينتها الاستثمارية ونجحت في العاميين الأخيرين بجذب رؤوس الأموال الأجنبية وإيجاد تيار لتدفق الاستثمارات الداخلة جعلها تحتل المرتبة الثالثة بعد الإمارات والسعودية في عام ٢٠١٣ على مستوى دول الخليج.
 - 4- من الواضح أن تدفقات الاستثمارات الخارجية المتجهة نحو دول الخليج تتجه إلى قطاع البتروكيمياويات بشكل رئيس وبما يفوق نصف هذه الاستثمارات، وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي نظراً لتمتعها بميزة نسبية عالية وبكثف اقتصادية واطنة في استخراج الثروة الهيدروكربونية على مستوى العالم، إلا أن تشابه الهياكل الاقتصادية لمعظم دول الخليج قد يزيد من المنافسة البينية، لذا فإن التخصيص فيما بينها والتفاهم على تركيز الاستثمارات القطاعية كل بحسب ميزته النسبية، قد يكون أكثر فائدة لهذه الدول وعامل مساعد ومهم على تحقيق التكامل الاقتصادي البيني فيما بينها بدلاً من التنافس.
 - 5- تركت الأزمة الاقتصادية العالمية أثراً مالياً ونفسيةً على المستثمرين الخليجيين أفراداً ومؤسسات (حكومية وغير حكومية)، ومن بينها الصناديق السيادية الخليجية Sovereign Wealth Funds (SWFs) التي تعرضت لخسائر كبيرة قدرت بما يصل إلى ٣٥٠ مليار دولار^{xix}.
 - 6- أحداث "الربيع العربي" وما آلت إليه الأمور من اضطرابات وعدم استقرار أمني وسياسي واجتماعي في بعض دول الربيع العربي ومنها ليبيا وسوريا واليمن، صحيح أنها كانت سبباً مباشراً في رفع أسعار النفط عالمياً وعودتها إلى مستوى يفوق المائة دولار للبرميل، وهذا ما لم يكن متوقفاً في أكثر سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي تفاؤلاً، لكن ذلك أدى من جهة أخرى إلى إعراض من قبل المستثمرين العالميين والتوجه إلى مناطق جغرافية أكثر استقراراً عالمياً.
 - 7- التوترات والتجاذبات السياسية على المستوى الاقليمي، وبالأخص بين إيران من جهة وبين بعض دول الخليج العربي والولايات المتحدة من جهة أخرى وبخاصة حول ملفها النووي، أدى إلى تصاعد التوقعات التشاؤمية بشأن مناخ الاستثمار في دولها، فضلاً عن إجراءات أمنية بشأن إجراءات الإقامة في دول الخليج العربي لبعض الجنسيات.



المتغيرات الدولية وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيات:

- رغم ان موضوع البحث ذو بعد دولي يصعب فيه إعطاء توصيات محددة إلا أنه يمكن إيراد بعض التوصيات العامة في هذا المجال:
- 1- زيادة الجهد التنسيقي وتفعيله بين دول الخليج العربي ولاسيما من خلال هيكل مجلس التعاون الخليجي، لاجتاد تكامل في سياساتها تجاه جذب الاستثمار الأجنبي، أفضل من تركه للمبادرات المنفردة التي يمكن أن تزيد التنافس بين هذه الدول.
 - 2- الاستثمار في الاصلاحات وتحسين البيئة الاستثمارية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI في قطاعات أخرى الى جانب قطاع النفط والبتروكيماويات (رغم تمتعها بميزة نسبية فيها)، إلا ان هذا لا يمنع اتجاه هذه الدول الى مزيد من الاستثمار في البنى التحتية.
 - 3- وأخيراً الاستثمار بتنوع مصادر الدخل القومي، لأن الاعتماد على الموارد المالية المتأتية من النفط والغاز يخضع لاعتبارات عديدة بعضها مضاربي وآخر نفسي وهذه المتغيرات خارج السيطرة (كما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ وانهييار سوق النفط العالمية نهاية عام ٢٠١٤)، مما يؤدي الى تذبذب أو حتى انكسار مفاجئ في تيار التدفقات المالية المتأتية منه.

الملاحق: /ملحق (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومتوسط دخل الفرد لدول الخليج العربي الستة للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١

السنة	البحرين		الكويت		عمان		قطر		السعودية		الإمارات	
	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$	متوسط دخل الفرد \$	FDI مليون \$
2007	17.8	1,756,000	33.6	112,000	15.3	3,431,000	65.5	4,700,000	15.4	24,318,000	41.4	14,187,000
2008	19.7	1,794,000	42.8	-6000	21.1	2,528,000	79.6	3,779,000	18.4	38,151,000	38.9	1,370,000
2009	16.1	257,000	30.4	1,114,000	15.2	1,471,000	59.6	8,125,000	14.1	32,100,000	31.6	4,003,000
2010	16.6	156,000	33.4	81,000	21.3	2,045,000	74.2	5,534,000	16.5	28,105,000	34.3	3,948,000
2011	21.6	781,000	43.5	855,000	22.1	1,049,000	100.1	-87,000	21.1	16,300,000	40.5	7,684,000

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدولين (٣ و ٤).

الهوامش:

i يرجى مراجعة: علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية ١٩٧٥-١٩٩٩، أوراق صندوق النقد العربي عدد ٦ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، مايو/٢٠٠٣)، ص ٢٢-٢٣.

ii لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة: حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، ٨ ديسمبر/ كانون أول، ٢٠٠٤، ص ٧٥-٧٦.

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan020831.pdf>

iii فلاح خلف الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، بحث مقدم الى ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي، جامعة قار يونس، بنغازي: ليبيا، ٢٠٠٣، ص ٤.

iv المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٤، الكويت، ص ٢٠.

<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate-2014-Ar.pdf>

v جويل بيرغمان وزيا فاتح شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، (نيويورك: مارس ١٩٩٥)، ص ٢٨.

vi التقرير الاحصائي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، عام ٢٠١٠، ص مختلفة.

<http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report>

vii MENA هي الحروف الانكليزية الاولى كمختصر لـ Middle East & North Africa لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

viii آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (تمهيد)، صندوق النقد الدولي، www.imf.org/external/arabic، ص ٧-٨.

ix عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، في: علي خليفة الكواري (محرر)، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ١٤٧.

x يعرف الارتباط بأنه مستوى العلاقة بين متغيرين أو أكثر، فإذا كان مستوى العلاقة بين متغيرين يدعى بالارتباط البسيط، وأما إذا كان مستوى العلاقة بين ثلاث متغيرات أو أكثر فيدعى بالارتباط المتعدد. والمقياس الكمي لقوة الارتباط يعرف بمعامل الارتباط correlation coefficient ويقاس قوة الارتباط بين كل قيم المتغيرين x و y في المجتمع الإحصائي. ويأخذ معامل الارتباط قيمة بين (١+ و ١-) والعلامة الموجبة تعني أن الارتباط موجباً وأنهما يسيران بنفس الاتجاه وأما إذا كانت الإشارة سالبة فتعني أن الارتباط سالباً، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد (بغض النظر عن الإشارة) دل ذلك على قوة العلاقة، وإذا اقترب من الصفر فيعني ضعف في العلاقة بين المتغيرين. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة:

- محمد عبد العال النعيمي ورفاه شهاب الحمداني وكنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، نظرية الاقتصاد القياسي، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة المستنصرية، ١٩٩١). ص ٤٥ و ص ٥٢.

xi تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ - عرض هام -، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠١١، ص ٢٣.

<http://www.unctad-docs.org/files/UNCTAD-WIR2011-Overview-ar.pdf>

xii يختلف النمو المركب عن النمو البسيط بين عامين، إذ يقاس النمو المركب لعدة سنوات و صيغة القانون:
$$r = \{ p_t / p_0 \}^{1/n} - 1$$
؛ حيث إن النمو المركب أو التراكمي r ؛ قيمة السنة الأخيرة p_t ؛ قيمة السنة الأولى p_0 ؛ عدد السنوات n .

أنظر: http://www.12manage.com/methods_cagr_ar.html

xiii السعودية في المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات وعدد المصانع، الخميس ٣٠ رجب ١٤٣٥ هـ - ٣٠ مايو ٢٠١٤ م، الساعة: ٢٣:٠٤ رقم العدد [١٢٩٦٧]، www.aawsat.com.

xiv دول الخليج وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة www.atheer.com

xv السعودية في المرتبة الأولى بحجم الاستثمارات وعدد المصانع، مصدر سابق.

xvi أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤشراً يعرف بمؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار"، يتميز المؤشر بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بالتزامه بالضوابط العلمية والتطبيقية، باعتماده على ٣ مجموعات رئيسية يندرج تحتها ١١ مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى ٦٠ متغيراً كمياً، وكذلك بتغطيته الجغرافية الواسعة لدول تمثل أكثر من ٩٥ % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.

xvii المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤-٣٥.

<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate-2014-Ar.pdf>

xviii إطلاق تقرير الأونكتاد للإستثمار العالمي ٢٠١٤، آفاق بينية، ٢٦ يونيو ٢٠١٤.

<http://marocenv.com/date/2014/06>

xix ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧ (بيروت: صيف ٢٠٠٩)، ص ٧٠.

المصادر:

- ١- البلبل، علي أحمد، و محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية ١٩٧٥ - ١٩٩٩، أوراق صندوق النقد العربي عدد ٦، أبو ظبي مايو/ ٢٠٠٣.
- ٢- بيرغمان، جويل، وزيا فانغ شين، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، ١٩٩٥.
- ٣- الربيعي، فلاح خلف، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، بحث مقدم الى ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي، جامعة فار يونس، بنغازي: ليبيا، ٢٠٠٣.
- ٤- شهاب الدين، عدنان، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس



المتغيرات الدولية وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

- التعاون لدول الخليج العربية"، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : لبنان ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.
- ٥- المنيف، ماجد عبد الله ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة " بحوث اقتصادية عربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧ ، صيف ٢٠٠٩.
- ٦- النعيمي، محمد عبد العال، ورفاه شهاب الحمداني وكنعان عبد اللطيف عبد الرزاق ، نظرية الاقتصاد القياسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة المستنصرية ، ١٩٩١.
- ٧- الهجهوج، حسن بن رقدان، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، ٥-٨/ديسمبر ٢٠٠٤.
- ٨- التقرير الاحصائي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، عام ٢٠١٠.
- ٩- أفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي.
- ١٠- تقرير ممارسة الأعمال للأعوام ٢٠١٢-٢٠١١ .
- ١١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ ، صندوق النقد العربي، ملحق الجداول الاحصائية .
- ١٢- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ -عرض هام-، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠١١.
- ١٣- مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (٢٠١٤ و ٢٠١٢-٢٠١٣)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، الكويت.
- ١٣-Doing Business, The World Bank, IFC, 2014,2013.
- 14-GCC Economic Statistics, Gulf Investment Corporation, 10th Edition, 2011 .
- ١٥-www.aawsat.com

١٦- www.atheer.com

١٧- www.marocenv.com

١٨- www.turess.com

١٩- www.12manage.com



International variables and their impact on the flow of foreign direct investment in Gulf Cooperation Council (GCC)

Abstract:

The six Arab Gulf states (Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, UAE) play a vital role, especially with its geographical location and natural resources (oil and gas) as well as other cultural and civilizational elements, in achieving global economic balance and more specifically global energy security, naturally because of these countries have a comparative advantage in the field of fossil energy (oil and gas), thus this sector becomes more attractive for local and international investments alike. Being the energy sector a leader sector in the economic development process, and the basic factor to achieve savings and financial surpluses in these countries for several decades .

Foreign direct investment has become principal reason to achieve growth and develop the ability for competitiveness of many countries, even those possess mineral and natural resources, and achieving financial abundance and surpluses in public finances including the six Gulf Cooperation Countries (GCC), which began encouraging foreign investment and attempts for serious reforms in the economic, legal and administrative systems to improve the investment environment in the world as a whole, and managed some of these countries to find sectors attract foreign investment as a sector petrochemicals, construction, and the establishment of free zones to attract investment to these areas.

This research focuses on international variables can play an influential role in increasing investment flows or reduce them, and these variables are different in origin and influence and try to focus in this paper on the effects of these variables and the strength of interdependence with the internal environment in those countries.

Key words/ Foreign Direct Investment (FDI) - Investment Climate -Oil and Gas Sector